دراسة واقع التنمية الريفية في محافظة اللاذقية – أنموذج ناحية البهلولية –

د. محسن جحجاح [*]
د. حيـــان سليمـان [**]
نغـم محمد [***]

(تاريخ الإيداع 8 / 12 / 2020. قبل للنشر في 19 / 4 / 2021)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة واقع التنمية الريفية في ناحية البهلولية في ريف محافظة اللاذقية، وأهم المعوقات الطبيعية والبشرية، التي تؤثر في سير عملية التنمية الريفية، ودراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة المدروسة، ودراسة مستوى وعيهم، بما يخص قضايا تتعلق بالثقافة والصحة والبيئة. علاوة على ذلك، يتناول البحث وعي السكان بدور المرأة الريفية في عملية التنمية في تلك المنطقة. إضافة إلى الكشف عن تأثير الأزمة على العديد من أوجه الحياة هناك.

تم تبني المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات، وتعميمات عن طريق استبانة، تضمنت أسئلة حول الوضع الراهن للسكان، والإجراءات المتخذة في سبيل تحقيق تنمية ريفية. حيث تم توزيعها على عينة البحث المكونة من 168 عائلة، تم اختيارها بشكل عشوائي، من 4 قرى في ناحية البهلولية، تم اختيارها بشكل عشوائي أيضاً.

بين البحث أن المنطقة تقع تحت خط الفقر، كما بينت المؤشرات الاقتصادية المطبقة، عدم وجود عدالة في توزيع الدخل بين أفراد العينة المدروسة، بالإضافة لارتفاع معدل البطالة، والتراجع في أداء القطاع الخدمي الحكومي بكافة جوانبه، مع سوء استثمار الموارد المتاحة في المنطقة، خاصة في قطاعي الزراعة والسياحة، كما قدم البحث بعض الاقتراحات والتوصيات، التي تتوافق مع احتياجات السكان، ومشكلاتهم، وتهدف إلى إغناء خطط وبرامج التنمية المقترحة، ومعالجة معوقات التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية– الخصائص الاقتصادية والاجتماعية – معوقات التنمية – التنمية الشاملة والمتكاملة.

[*] أستاذ – قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
[**] مدرس – قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
[***] طالبة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

A Studing the Reality of Rural Development in Latakia Governorate -Albahloulia District as a Model-

Dr. Muhsen Jahjah*
Dr. Haiyan Sulaiman**
Nagham Muhammad ***

(Received 8 / 12 / 2020. Accepted 19 / 4 /2021)

□ ABSTRACT □

This research aims to studying the reality of rural development in Al-Bahlulia area in the countryside of Latakia, along with the most important natural and human obstacles which affect the course of rural development process. It considers the social and economic characteristics of the intended area's inhabitants and their level of awareness towards issues related to education, health and environment. Moreover, the research addresses awareness of inhabitants of the role of the rural woman in the process of development there, in addition to finding out impacts of the crisis on several aspects of their lives.

The descriptive method was adopted to gather, organize and analyze data in order to obtain information ,then deductions and generalizations using a questionnaire containing questions about inhabitants' current situation and actions taken to achieve rural development. The questionnaire was distributed to a sample consisting of 168 randomly selected families, living in four different randomly selected villages in the area.

The study revealed that the area's inhabitants live below the poverty line. Also, the implemented economic indicators pointed to a state of unfair distribution of incomes among the individuals of the studied sample, in addition to an increase in unemployment rates, a decline in the performance of all aspects of the governmental service sector along with poor investments of available resources in the area, especially for agricultural and touristic purposes.

The study presents some suggests and recommendations that meet inhabitants' needs and tackle their problems. These suggestions and recommendations aim to enriching the proposed development programs and plans and overcoming development obstacles for the purpose of achieving comprehensive and integrated development in the intended area.

Key words: Rural development – Social and economic characteristics - development obstacles- comprehensive and integrated development

* **Professor, Department of agricultural economy, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Latakia, Syria .**
****Assistant professor, Department of agricultural economy, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Latakia, Syria**
*****Postgraduate student, Department of agricultural economy, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Latakia, Syria**

مقدمة:

تعد مسألة التنمية من أهم القضايا، التي استأثرت اهتمام السياسيين والاقتصاديين والمفكرين والخبراء. وبالفعل تداولتها العديد من الدراسات، وَوُضِعَتْ حولها النظريات المختلفة. وفي جميع الأحوال، يمكن القول بأن التنمية هي القضية المحورية للمجتمعات في الدول النامية، والتي لابد منها في تحقيق النهضة والتقدم المنشودين (Khaddam, 2010).

ولا تقتصر تنمية المجتمع على تحقيق المعايير والضوابط الاقتصادية فقط، بل تمتد لتشمل مجموعة كبيرة من الأهداف والأسس الاجتماعية الهامة، والتي تشمل أيضاً فعالية المنظمات والهيئات، وتنمية المرأة والشباب، والمشاركة الشعبية، والجدارة المؤسسية في دعم البحوث العلمية الأساسية منها والتطبيقية، ومستوى التعليم والتدريب والتأهيل، وتحقيق العدالة والديمقراطية، والتأمين الإنساني، وتوسيع نطاق الاختيارات أمام أبناء المجتمع، إلى جانب الأهداف الثقافية.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أهمية انطلاق عملية التنمية من داخل المجتمع، وارتكازها على ضرورة استثمار الموارد والطاقات كافةً، وبالشكل الأمثل، حتى تتمكن من إحداث تغييرٍ صحيحٍ في مختلف ميادين الحياة، وبأسلوبٍ متوازنٍ ومتكاملٍ، وفي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والفئات السكانية (Altayyeb, 2013).

وتأتي التنمية الريفية في مقدمة الأولويات التي يجب التركيز عليها، والعمل لصالحها، وذلك للحد من هجرة أبناء الريف إلى المدينة، وتوزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة، وخلق فرص عمل، تتناسب مع ظروف كل منطقة ومعطياتها. كما أن تنمية الأرياف، وخلق أرياف، وأشباه مدن، ومدن جديدة، تستوعب الأعداد المتزايدة من السكان، أو إعادة توطين بعضاً منهم، يعدّ أحد وسائل مكافحة الفقر، وذلك من عدة وجوه منها: أنّه يمكّن من خلق فرص عمل جديدة، أمام عدد كبير من الفقراء، وذلك من خلال تشجيع بعض الفقراء على العمل في الزراعة كمزارعين، أو عمال لدى المزارعين، أو تعليمهم بعض الحرف، التي تدر عليهم دخلاً يغنيهم عن الحاجة، أي تحويلهم إلى قوى عاملة منتجة، تشارك في البناء بدلاً من أن يعيشوا عالة ليس لهم دور يذكر (Jame'a, 2010).

ومن المعروف أن المجتمع الريفي في سورية عموماً هو مجتمع تقليدي، لكنه يخضع حالياً لتغيرات سريعة وجوهرية، كما أنه يخضع لسلسلة إجراءات حكومية، بهدف تحقيق التنمية الريفية. وبالنسبة لمنطقة الدراسة (ناحية البهلولية) في ريف محافظة اللاذقية، و التي برغم صغر مساحتها، إلّا أنها تعد رافداً للاقتصاد الوطني، وعاملاً في تحقيق الأمن الغذائي، كما تعد خزاناً بشرياً حيوياً، يزود مؤسسات الدولة بأفضل الكفاءات، لكنها تعاني من العديد من المشكلات، التي أثرت سلباً في تطوير المنطقة في كافة المجالات (الزراعية والخدمية والصناعية والسياحية)، وازداد الوضع سوءاً خلال السنوات الأخيرة، بسبب الحرب المدمرة لكل شيء، فكان لا بد من دراسة واقع التنمية في منطقة الدراسة، وتسليط الضوء على أهم المشكلات، التي تعيق التنمية الريفية فيها، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها.

الدراسة المرجعية:

- أوضحت (Akel, 2008) من خلال دراسة بعنوان "دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الاستفادة منها في سورية" أن المطلوب من سورية كدولة نامية هو تفعيل معدلات التنمية، عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وذلك بإصلاح القطاع العام على كافة المستويات، إضافة إلى تأهيل الكوادر العاملة في القطاع العام، وإعطاء القطاع الزراعي المزيد من الاهتمام، لأنه أهم القطاعات الاقتصادية في سورية. وتؤكد الباحثة أن تفعيل التنمية في سورية يتم أيضاً عن طريق القيام باستصلاح الأراضي الزراعية، وجعلها صالحة للاستثمار، والاهتمام بالقطاع الصناعي، وجعله أكثر فاعلية، وتغليب الصناعة على التجارة، لأن الصناعة القوية تخلق تجارة قوية.

- توصل كل من (Talibi and Alqarri, 2009) في دراسة لهما بعنوان "استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي في سورية"، إلى أن تطبيق استراتيجيات متتالية بهدف التنمية، من خلال تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وتخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى، تؤدي إلى توفير فرص عمل، من خلال هذه المشاريع. فهذه الاستراتيجيات تساهم وبنسبة كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، الذي بدوره يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف، من خلال تنميتهم عن طريق تقليل النزوح الريفي، وبالتالي توفير فرص عمل إضافية لسكان المدن.
- أكد (Jame'a, 2010) في بحث له بعنوان "الفقر الريفي ومحددات التنمية الريفية في مصر" أن التنمية المستدامة هي صفة نوعية للتنمية نفسها، وهي تعبر عن تنمية مستقرة معتمدة على الذات، ومرتبطة بالبيئة وصديقة لها، وهي ناتجة عن التآزر والتعاضد والتكامل بين العديد من محاور التنمية. و بيّنَ الباحث أن التنمية المستدامة تتطلب بناءً شبكياً من المشاركين فيها بصورة أساسية، من خلال مشاركة تعاقدية وشبه تعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع المدني، وهذا يؤدي بالتالي إلى استثمار فعال للموارد، وتحقيق تنمية متوازنة ومستقرة.
- وجد (AlojailL, 2010) في بحثه الذي حمل عنوان "واقع الريف العراقي، وسبل النهوض به، وانعكاسه على الإنتاج الزراعي"، المقدم لمؤتمر تبني مفهوم استدامة الإنعاش الريفي لتشجيع تطوير الريف في منطقة الإسكوا، أن تطوير القطاع الزراعي من شأنه أن يساهم في تحسين عملية التنمية الريفية في المنطقة المدروسة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير التنمية المستدامة، على اعتبار أن التنمية الريفية تعد أحد المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة. وأشار الباحث أن تطوير القطاع الزراعي في منطقة الدراسة (الأهوار)، يمكن أن يتم من خلال التوعية في إنشاء الصناعات الصغيرة في المزرعة، بحيث تكون قادرة على استيعاب الفائض من الإنتاج، وخلق أسواق إضافية لمنتجات المزارعين، وخاصة للمحاصيل سريعة التلف، وتوفير المعلومات التسويقية للمزارعين، وحركة الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية، وحماية المنتجات الزراعية المحلية من مساوئ إغراق السوق التي نجمت عن فتح الحدود، وذلك باتباع سياسة ضريبية عالية على المنتجات المستوردة.
- من ناحية أخرى بين (Alhobais,2012) في دراسة بعنوان "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون – الأردن" أن تنمية الأرياف تعليمياً في منطقة الدراسة ذات أثر فعال، وتوصلت دراسته إلى وجود فرق في المستوى التعليمي للجنسين، إذ تزيد نسبة التعليم بين صفوف الذكور أكثر من الإناث، وإن مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي مساوية للرجال. كما أظهرت الدراسة ارتباط انخفاض الأمراض بتطور الخدمات الصحية، وكذلك وجود علاقة بين تنمية الريف ورغبة السكان بالهجرة، الأمر الذي أكده أيضاً كل من (Mamman and Paxon, 2000).
- بين (Toufic,2016) في دراسة بعنوان "معيقات و مشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري – دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية لدائرة تاكسنة، ولاية جيجل" أنه رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة الجزائرية، من أجل النهوض بهذا القطاع، فإن الريف الجزائري بأوضاعه الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد شكل مناطق طاردة للسكان، فأصبحت ظاهرة النزوح من الريف إلى المدن واستمرارها، تشكل خطراً على المجتمعات، وهذا الخطر سوف يستفحل أثره، مالم تسارع الحكومة إلى تحقيق التنمية في الريف. وإدراكاً من السلطات المحلية الجزائرية بأن التنمية الريفية تمثل مدخلاً من مداخل التنمية الشاملة، فقد سعت إلى بذل جهود كبيرة من أجل النهوض بالمجتمع الريفي، إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعةً مقارنةً مع ما هو مطلوب، لذلك يجب أخذ ممثلي الهيئة التمثيلية لكل منطقة

من مناطق الريف الجزائري بعين الاعتبار، حيث أنه كلما كانت البرامج و المشروعات متوافقة مع احتياجات المجتمع، كلما زادت نسبة نجاحها. و لهذا ظل التخلف الريفي قائماً، حيث أن المشاريع يجب أن تقترح من القاعدة، لا أن تفرض من الهرم، وإلا سيظل التخلف قائماً في المجتمع المعني.

المشكلة البحثية ومبررات البحث:

تعاني منطقة الدراسة (ناحية البهلولية) في ريف محافظة اللاذقية من العديد من المشكلات، التي أثرت سلباً في تطوير المنطقة، في كافة المجالات (الزراعية والخدمية والصناعية والسياحية)، وازداد الوضع سوءاً خلال السنوات الأخيرة، بسبب الحرب المدمرة لكل شيء، فكان لا بد من دراسة واقع التنمية في منطقة الدراسة، وتسليط الضوء على أهم المشكلات، التي تعيق التنمية الريفية فيها، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها. وهذا يقود لطرح التساؤلات الآتية:

- ماهي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان ناحية البهلولية، في ريف محافظة اللاذقية؟
- ما هو مدى وعي السكان في مختلف المجالات الصحية والثقافية والبيئية؟
- ما هو مدى وعي السكان بدور المرأة الريفية في عملية التنمية، وأبرز معوقات تنمية المرأة الريفية؟

وبالتالي فإن التساؤلات السابقة تؤدي إلى طرح التساؤل الرئيس التالي: ما هو واقع التنمية الريفية في ناحية البهلولية في ريف محافظة اللاذقية؟ وما هي أهم معوقات تنميتها؟

أهمية البحث وأهدافه:

بناءً على ما قدمه هذا البحث من بيانات ومعلومات، وما أسفر عنه من نتائج، والتي بينت واقع التنمية الريفية في ناحية البهلولية، في ريف محافظة اللاذقية، ونقلت متطلبات واحتياجات سكان منطقة الدراسة، وعكست مدى وعيهم في مختلف المجالات الصحية والثقافية والبيئية، بالإضافة لوعيهم بدور المرأة الريفية في عملية التنمية وأبرز معوقات تنمية المرأة الريفية، فإن هذا البحث يعد مع غيره من الأبحاث المشابهة مرشداً علمياً، ودليلاً عملياً، يساعد القائمين على عملية التخطيط والتنمية على وضع برامج التخطيط التنموية المناسبة، ودمجها في المشاريع التنموية، والتغلب على كافة معوقات التنمية، وهذا ما سينعكس في النهاية على تحقيق التنمية المتكاملة في منطقة الدراسة، وبالتالي يسهم في تعميم التجربة الناجحة على بقية أرجاء القطر.

وبناءً على ما سبق فإن هذا البحث يهدف بشكل رئيس إلى دراسة واقع التنمية الريفية في ناحية البهلولية في ريف محافظة اللاذقية، وأهم المعوقات الطبيعية، والبشرية التي تؤثر في سير عملية التنمية فيها، واقتراح الحلول اللازمة، من أجل معالجة هذه المعوقات لتحقيق أهداف التنمية الريفية فيها.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من التركيز على الأهداف الفرعية الآتية:

- دراسة الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية للسكان في ناحية البهلولية.
- دراسة وعي السكان في مختلف المجالات الثقافية والبيئية والصحية.
- دراسة وعي السكان بدور المرأة الريفية في منطقتهم في عملية التنمية، وأبرز معوقات تنميتها.

طرائق البحث ومواده

منطقة الدراسة:

تعدّ البهلولية إحدى أهم النواحي التابعة لمنطقة اللاذقية، تبعد عن مدينة اللاذقية نحو 22 كم، على طريق عام اللاذقية – حلب، وتبلغ مساحتها 99.38 كم^2، و تتبع لها العديد من البلديات والقرى والمزارع، ويبلغ عدد سكانها 45 ألف نسمة، يعمل أغلبهم بالزراعة، تشتهر بزراعة الأشجار المثمرة كالزيتون والحمضيات والجوز والتين والمشمش والرمان والخوخ والكرمة وغيرها.

المجتمع المدروس، وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان قرى ناحية البهلولية في منطقة اللاذقية، وبشكلٍ خاص بعض المزارعين، ومربي المواشي والدواجن، والموظفين في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة للعديد من أصحاب المشاريع الصغيرة في هذه القرى. يبلغ عدد قرى ناحية البهلولية 19 قرية، حيث تم أخذ عينة عشوائية حجمها 20% من تلك القرى، وبالتالي يكون حجم العينة 19 * 20 /100 = 4 قرى

يبلغ متوسط حجم الأسرة في سورية 5.7 فرداً حسب مديرية الإحصاء في محافظة اللاذقية، وبالتالي يكون عدد الأسر في ناحية البهلولية 45000 / 5.7 =7895 أسرة، وبما أن عدد قرى ناحية البهلولية يبلغ 19 قرية، فإن:

متوسط عدد الأسر في القرية الواحدة = 7895 / 19 = 416 أسرة، وتم أخذ عينة 10 % من عدد الأسر في القرية الواحدة، وبالتالي فإن عدد الأسر التي تمت دراستها في القرية الواحدة 416 * 10 / 100 = 42 أسرة، وبالتالي فإن عدد الأسر 42*4 = 168 أسرة، وقد تم جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان التي صمّمت بما يتناسب وأهداف البحث، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية مع المستهدفين (المبحوثين).

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد تم اختبار الاستمارة قبل جمع البيانات على عشرة أفراد من عينة الدراسة. وتمت مراعاة الملاحظات، لإجراء التعديلات اللازمة للاستمارة، بحيث تم الحصول على الاستبيان النهائي المعد لجمع البيانات.

منهجية البحث:

تستند الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي Descriptive Economic Analysis، الذي يتناول وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة، وتبرير النتائج الرياضية، من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي، كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية لشرح الخصائص الأساسيّة لأفراد العينة. كما تم الاعتماد على أدوات إحصائية لدراسة وتحليل المتغيرات والظواهر الاقتصادية، وتحديد العلاقة الكميّة التي تربط المتغيرات المدروسة ببعضها، من خلال تطبيق أساليب التحليل القياسي، باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة (Excel، Spss).

المؤشرات والمعايير المستخدمة:

أ- المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الفقر:

1 – متوسط الدخل اليومي للفرد: يعد مؤشر متوسط الدخل اليومي للفرد من أهم مؤشرات الفقر المعتمدة عالمياً، ويعد معدل دخل 1.9 دولار في اليوم هو معدل خط الفقر الدولي، أي لا يحصل الفرد على متطلباته الغذائي كاملة (World bank, 2012).

1 – قياسات عدم مساواة الدخل ومنها:

- منحنى لورنز
- معدل تركيز جيني

ب– المؤشرات الاجتماعية:

1) معايير صحية:

- معدل عدد الأطباء لكل 1000 نسمة من السكان.
- الاستفادة من الرعاية الطبية: نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقة تأمين صحي.

2) معايير تعليمية:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين أو الحاصلين على شهادة الدراسات العليا.

3) مؤشرات توفر الخدمات الأساسية من مياه الشرب والكهرباء والهاتف والصرف الصحي

ت– مؤشرات الإعالة:

يُحسَب مؤشران، هما نسبة الإعالة العمرية ومؤشر الإعالة الاقتصادية.

نسبة الإعالة العمرية: هي نسبة الأشخاص المعالين، الذين تقل أعمارهم عن 15سنة أو أكبر من 65 سنة، إلى السكان في سن العمل – في الشريحة العمرية 15 – 64 عاماً. ويتم عرض البيانات كنسبة المعالين إلى كل عشرة أشخاص من السكان في سن العمل، وتُظهر البيانات نسبة المعالين في السكان الذين هم في سن العمل.

مؤشر الإعالة الاقتصادية: هو متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم المشتغل الواحد، إضافةً إلى نفسه.

النتائج و المناقشة:

تم تطبيق البحث في 4 قرى من ناحية البهلولية، وهي البهلولية ، صليب البهلولية، فدرة، والرستين. وقد تم توزيع 200 استبانة، بشكل عشوائي في الفترة بين تشرين الثاني من عام 2019 و شباط من عام 2020، إلا أنه بعد التدقيق، واستبعاد التالف منها بسبب نقص البيانات، تم الاستبقاء على /168/ استبانة.

أولاً– الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد العينة:

❖ توزع أفراد العينة على الفئات العمرية:

تم تقسيم الفئات العمرية إلى فئات: وكانت الفئة العمرية من 30– 39 عاماً هي الأكثر تكراراً في العينة بنسبة 21.33% ، تليها الفئة العمرية من 40–49 عاماً بنسبة 21.07%. وبلغت نسبة الأطفال دون 10 سنوات 8.17%. وقد بلغت فئة المسنين أعلى من 70 عاماً 2.68%

❖ مهنة الأب:

بينت نتائج المسح الميداني أن 67.85% من الآباء في العينة المدروسة يعملون بمهنة أساسية فقط، و26.19% منهم يعملون بمهنة ثانوية، بالإضافة لمهنتهم الأساسية، في حين بلغت نسبة الذين لا يعملون بأي مهنة نحو 6%.

❖ الوضع العائلي للأب:

بلغت نسبة الأرامل بين الآباء في العينة المدروسة 1.2%، ولم يصادف أي حالة طلاق بين الآباء في هذه العينة، وهذا يدل على متانة الروابط الأسرية في العائلات الريفية.

❖ عمر ودخل الأب:

بلغ الحد الأدنى لعمر للأب ضمن العينة المدروسة 33 عاماً، والحد الأعلى 81 عاماً، بمتوسط قدره 54.58 عاماً، وبانحراف معياري قدره 10.253، وبلغت أدنى قيمة لدخل الأب 17000 ليرة سورية شهرياً، وأعلى قيمة 120000 ليرة سورية شهرياً، بمتوسط قدره 53339 ليرة سورية، وبانحراف معياري قدره 18110.

❖ المستوى التعليمي للأب:

بلغت نسبة الأميين بين الآباء في العينة المدروسة 6.5%، وكانت النسبة الأكبر لحاملي الشهادة الثانوية 38.7%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية 19%، كما بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا (فوق جامعي) 2.4% فقط. ويبين الجدول (1) توزع الآباء من أفراد العينة المدروسة ضمن مستويات تعليمية محددة مع نسبتها المئوية

الجدول (1) المستوى التعليمي للآباء في العينة المدروسة

المستوى التعليمي للأب	العدد	النسبة%
أمي	11	6.5
يقرأ ويكتب	8	4.8
ابتدائي	10	6.0
إعدادي	38	22.6
ثانوي	65	38.7
جامعي	32	19.0
فوق جامعي	4	2.4
المجموع	168	100.0

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

❖ عمر ودخل الأم:

بلغ الحد الأدنى لعمر للأم ضمن العينة المدروسة 18 عاماً، والحد الأعلى 75 عاماً، بمتوسط قدره 47.67 عاماً، وبانحراف معياري قدره 11.36. وبلغت أدنى قيمة لدخل الأم 0 ليرة سورية شهرياً، وأعلى قيمة 75000 ليرة سورية شهرياً، بمتوسط قدره 18485 ليرة سورية، وبانحراف معياري قدره 23857.

❖ مهنة الأم:

توزعت مهن الأمهات في العينة المدروسة ما بين مهنة أساسية و ثانوية و غير عاملة. وقد بلغت نسبة الأمهات اللواتي لا تعملن نهائياً 58.9 % وهي نسبة لا تزال مرتفعة نسبياً، وبلغت نسبة الأمهات اللواتي تعملن بمهنة أساسية فقط 38.7%، ونسبة الأمهات اللواتي تعملن بمهنة ثانوية، بالإضافة للمهنة الأساسية 2.4 % فقط.

❖ المستوى التعليمي للأم:

بلغت نسبة الأميات بين الأمهات في العينة المدروسة 9.5%، وكانت النسبة الأكبر 41.7% لحاملات الشهادة الثانوية، بينما بلغت نسبة الحاصلات على شهادة فوق جامعية 1.2% فقط. والشكل (1) يوضح هذا التوزيع

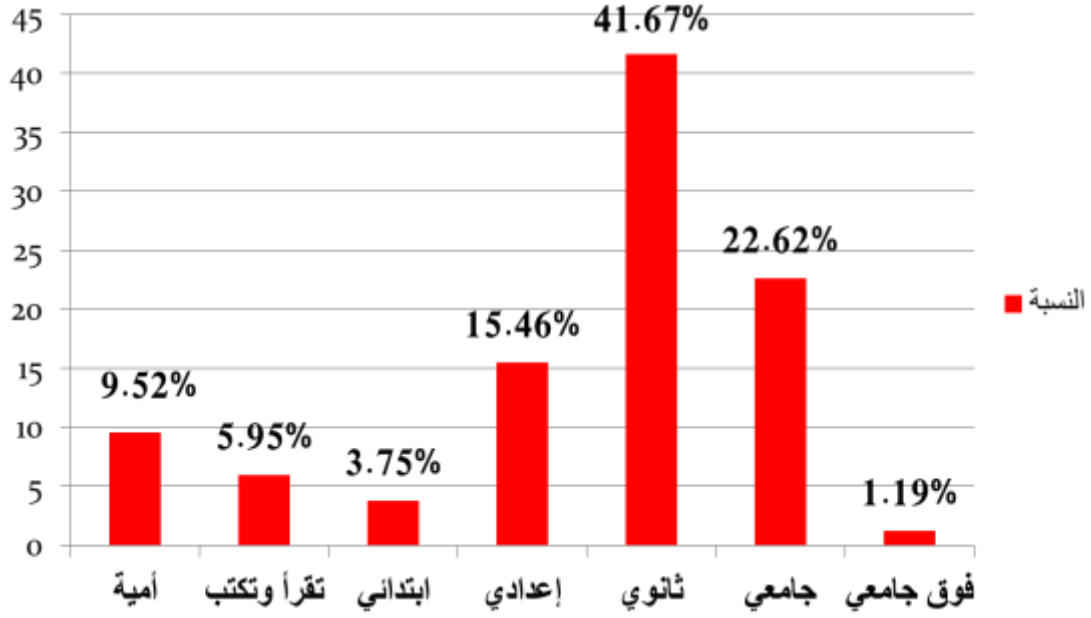

الشكل(1) المستوى التعليمي للأمهات في العينة المدروسة

❖ المستوى التعليمي للأولاد:

يبين الجدول (2) توزع أولاد العينة المدروسة إلى فئات بحسب مستوياتهم التعليمية

الجدول (2) المستوى التعليمي للأولاد في العينة المدروسة

البيان	العدد	النسبة %
قبل سن المدرسة	22	4.92
أمي	6	1.34
ابتدائي	94	21.03
إعدادي	96	21.48
ثانوي	101	22.60
جامعي	120	26.84
فوق جامعي (دراسات عليا)	8	1.79
المجموع	447	100.00

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

بناءً على التعريف المعتمد للأمية من قبل الأمم المتحدة الصادر في عام 1971، وباستبعاد الأطفال قبل سن المدرسة، وباعتبار أن الطلاب في كافة المراحل التعليمية، قد اكتسبوا من المعلومات اللغوية والحسابية المناسبة لأعمارهم، بحيث أنه لا ينطبق عليهم هذا التعريف، علماً أننا لم نسجل أي حالة لتسرب الأطفال خارج مدارسهم، ممن هم في المرحلة الابتدائية فيكون عدد الأميين بين الأولاد في العينة المدروسة ستة أولاد فقط.

وباستبعاد الأولاد الأصغر من 6 سنوات تكون نسبة الأمية بين عينة الأولاد 1.34%، وهي نسبة مقبولة في سياق الجهود و الخطط المتواصلة لاستئصال الأمية نهائياً من مجتمعنا.

❖ مهنة الأولاد:

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. وإن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، و هو معدل يصعب حسابه بدقة، وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي)، وحسب الجنس، والسن، ونوع التعليم، والمستوى الدراسي (Al-dabbagh, 2007).

وقد تم تقسيم مهن الأولاد في العينة المدروسة إلى أساسية وثانوية وغير عامل وطالب، بالإضافة للأطفال بعمر قبل المدرسة، والجدول (3) يظهر هذا التوزيع:

الجدول (3) توزع مهن الأولاد في العينة المدروسة

البيان	عمر قبل المدرسة	طالب	أساسية	ثانوية	لا يعمل	المجموع
العدد	22	213	104	24	84	447
النسبة (%)	4.92	47.65	23.27	5.37	18.79	100.00

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

ولحساب القوة العاملة الكلية تم استثناء الأطفال و الطلاب، فأصبح العدد 212 شخصاً، ونظراً للصعوبة الشديدة في تحديد من تنطبق عليهم شروط التسمية، كعاطل عن العمل في العينة فقد تم حساب نسبة الذين لا يعملون إلى القوة العاملة الكلية في عينة الأولاد كالآتي: 84 / 212 * 100 = 39.62% وهي نسبة مرتفعة نسبياً.

ثانياً: التعليم:

❖ الاتجاه نحو التعلم

يبين الجدول (4) إجابات أفراد العينة على البنود المتعلقة باتجاهاتهم نحو التعلم.

الجدول (4) الاتجاه نحو التعلم بين أفراد العينة المدروسة

البيان	حيادي	سلبي	إيجابي
رأي رب الأسرة بتعليم أبنائه	7	3	158
رأي رب الأسرة بمتابعة أبنائه لتعليميهم الجامعي	7	6	155
استدانة رب الأسرة لتعليم أبنائه	7	25	136
تقييم رب الأسرة للعملية التعليمية في القرية	11	29	128

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

من معطيات الجدول (4) يلاحظ وجود نظرة إيجابية للتعليم بين أفراد العينة المدروسة، حتى أن 80.95% منهم أجابوا بأنهم من الممكن أن يستدينوا المال من أجل إكمال تعليم أولادهم.

❖ الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية

لدى سؤال أفراد العينة عن أسباب عدم إكمال أبنائهم لتعليمهم أجاب 64.88% منهم بأنهم لا يجدون فائدة في تعليمهم وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5)

الجدول (5) أسباب عدم إكمال الأبناء لتعليمهم في العينة المدروسة

البيان	نعم	نعم%	لا	لا%
الحاجة إليهم في المساعدة بالعمل الزراعي أو بالمنزل	31	18.45	137	81.55
عدم القدرة على تأمين المصاريف اللازمة لدراستهم	68	40.48	100	59.52
عدم وجود مدرسة في القرية	12	7.14	156	92.86
لا أجد فائدة في تعليمهم	59	35.12	109	64.88
التأخر في توظيف الخريجين	109	64.88	59	35.12
الأعراف والتقاليد الاجتماعية تعيق إكمال الإناث لتعليمهن	16	9.52	152	90.48

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

يبين الجدول (5) أن 64.88% من أفراد العينة أجابوا أن أحد أسباب عدم إكمال أبنائهم لتعليمهم هو التأخر في توظيف الخريجين، في حين أجاب 40.4% منهم أن أحد أسباب عدم إكمال أبنائهم لتعليمهم هو عدم قدرتهم على تأمين مصاريف الدراسة، و 9.52 % فقط أجابوا بأن الأعراف والتقاليد الاجتماعية تعيق إكمال بناتهم لتعليمهن.

ثالثاً– الوعي الصحي:

• مدى الوعي الصحي

يبين الجدول (6) توزع إجابات أفراد العينة المدروسة على البنود التي تتعلق بالوعي الصحي:

الجدول (6) مدى الوعي الصحي بين أفراد العينة المدروسة

البيان	نعم	نعم %	لا	لا %
موافقة رب الأسرة على ذهاب زوجته إلى المستوصف للعلاج	82	48.81	86	51.19
موافقة رب الأسرة على توليد زوجته في المشفى	76	45.24	92	54.76
الرأي في سقاية المزروعات من مياه المجارير	0	–	168	100
الاعتقاد بأن أكل الخضار غير المغسولة ضار بالصحة	44	26.19	124	73.81
الاعتقاد بأن التدخين ضار بالصحة	58	34.52	110	65.48
اللجوء للعلاج بالطب الشعبي	58	34.52	110	65.48

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني، 2020

لقد بينت نتائج المسح الميداني أن هناك العديد من الإجابات الصادمة فيما يتعلق بالوعي الصحي بين أفراد العينة المدروسة، فبالرغم من أن جميع أفراد العينة المدروسة رفضوا فكرة ري المزروعات من مياه المجارير، إلا أن 26.19% منهم فقط يعتقدون أن أكل الخضار غير المغسولة ضار بالصحة، و 34.52% منهم فقط يعتقدون أن

التدخين ضار بالصحة، و 34.52% منهم أيضاً يلجؤون عادةً للعلاج بالطب الشعبي، و 48.81% منهم يوافقون على ذهاب زوجاتهم إلى المستوصف للعلاج، و 45.24% منهم فقط يوافقون على توليد زوجاتهم في المشفى.

- **مدى وجود الخدمة:**

يبين الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة المدروسة عن الأسئلة المتعلقة بمدى وجود الخدمات الصحية.

الجدول (7) الوعي الصحي وتوفر الخدمات الصحية برأي أفراد العينة المدروسة

البيان	نعم	نعم %	لا	لا%	لا أعرف
وجود مشفى في القرية أو القرى المجاورة	14	8.33	154	91.67	–
وجود مستوصف في القرية	157	93.45	11	6.55	–
قيام المستوصف بالخدمات الموكلة إليه كما يجب	137	81.55	17	10.12	14
امتلاك بطاقة ضمان صحي	89	52.98	77	45.83	–
وجود صيدلية في القرية	166	98.81	2	1.19	–
توفر جميع الأدوية المطلوبة	119	70.83	35	20.83	14
وجود طبيب مقيم في القرية	144	85.71	24	14.29	–
الأطباء على درجة كبيرة من الكفاءة في ممارسة أعمالهم	125	74.40	22	13.10	21
يتغيب الأطباء بشكل مستمر عن أماكن عملهم	22	13.10	120	71.43	26
يوجد سيارة إسعاف في القرية	159	94.64	9	5.36	–
يوجد مجاري نظامية للصرف الصحي	133	79.17	27	16.07	8
توجد مكافحة دورية للحشرات والقوارض والكلاب الشاردة	50	29.76	101	60.12	17

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

يتضح من الجدول (7) أن 14.7% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود طبيب مقيم في القرية، و 13% منهم قالوا بأن الأطباء الموجودين ليسوا على درجة جيدة من الكفاءة، و 13% أيضاً قالوا بأن الأطباء يتغيبون كثيراً عن أماكن عملهم، و 16% أجابوا بعدم وجود مجاري نظامية للصرف الصحي في قريتهم.

رابعاً– الوعي بدور المرأة في عملية التنمية:

مدى وجود الوعي بدور المرأة في عملية التنمية:

توزعت إجابات أفراد العينة المدروسة على الأسئلة المتعلقة بمدى وجود الوعي بدور المرأة في عملية التنمية وفق الجدول (8).

الجدول (8) مدى وجود الوعي بدور المرأة في عملية التنمية بين أفراد العينة المدروسة

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

يبين الجدول (8) أن جميع أفراد العينة المدروسة يؤمنون بحق المرأة في التعلم، و 98.21 % منهم يؤمنون بحقها في الحصول على الوظيفة التي ترغب بها، إلا أن 64.29 % فقط من أفراد العينة المدروسة صرحوا بأن للنساء نصيب من الميراث في عائلاتهم.

- **معوقات تنمية المرأة الريفية:**

يبين الجدول (9) توزع إجابات أفراد العينة المدروسة حول البنود المتعلقة بمعوقات تنمية المرأة الريفية.

الجدول (9) معوقات تنمية المرأة الريفية برأي أفراد العينة المدروسة

البيان	نعم	نعم %	لا	لا %
استمرار النظرة التقليدية السلبية تجاه تعليم المرأة، وعملها	17	10.12	151	89.88
نقص في الدافع و الطموح لدى النساء أنفسهن	47	27.98	121	72.02
غياب دور الجمعيات أو الفعاليات الهادفة إلى رفع مستوى وعي المرأة الريفية بحقوقها ودورها الاجتماعي	89	52.98	79	47.02
نقص أو غياب الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة أو العائلية التي تدار من قبل نساء	74	44.05	94	55.95
غياب الفعاليات الهادفة إلى تطوير قدرات المرأة الإنتاجية	95	56.55	73	43.45
نقص المشاريع الهادفة إلى تشغيل النساء الريفيات العاطلات عن العمل من أجل تحسين الوضع الاقتصادي لهن ولعائلاتهن	90	53.57	78	46.43

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

وعلى الرغم من أن جميع أفراد العينة المدروسة يؤمنون بحق المرأة في التعلم، إلا أن 10% منهم أكدوا استمرار النظرة التقليدية السلبية تجاه تعليم المرأة و عملها في مجتمعهم، واعتبروا هذه النظرة السلبية إحدى معوقات تنمية المرأة الريفية، بينما 27.98% منهم حمّلوا النساء المسؤولية الأكبر في إعاقة عملية التنمية نتيجة غياب الدافع أو الطموح لدى النساء أنفسهن.

خامساً– تأثير الأزمة في مختلف جوانب حياة المنطقة المدروسة:

تخوض بلادنا منذ عدة سنوات حرباً ضد قوى الشر و الإرهاب في الداخل و الخارج، وقد كان لهذه الحرب تأثيرات في مختلف جوانب الحياة، و كان لناحية البهلولية في ريف اللاذقية نصيب كبير من هذه الآثار، وقد كان أبناؤها رافداً مهماً لفصائل القوات المسلحة، حيث قدمت العديد من الشهداء، بالإضافة للكثير من الجرحى و المفقودين. ومن جهة أخرى فقد كانت هذه الناحية مقصداً للعائلات المهجّرة من العديد من المدن السورية، فتغيرت التركيبة السكانية نتيجة للهجرة العكسية غير المعتادة من المدينة إلى الريف. ويبين الجدول (10) إجابات أفراد العينة المدروسة على البنود المتعلقة بتأثير الأزمة في مختلف جوانب الحياة في منطقتهم.

الجدول (10) تأثير الأزمة في مختلف جوانب الحياة في منطقة الدراسة

البيان	نعم	نعم %	لا	لا %
ازدياد ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس في مرحلة التعليم الأساسي	62	36.90	106	63.10
انتشار ظاهرة التدخين بشكل ملحوظ بين طلاب المدارس	161	95.83	7	4.17
ارتفاع أسعار اللوازم المدرسية و الجامعية	167	99.40	1	0.60
انتشار السلاح بكثرة بين الشباب و المراهقين	30	17.86	138	82.14
كثرة السرقات و الحوادث الأمنية	96	57.14	72	42.86
ارتفاع تكاليف العلاج و أسعار الأدوية	160	95.24	9	5.36
تراجع الخدمات السياحية	150	89.29	18	10.71
انخفاض شديد في عدد السياح	152	90.48	16	9.52
ارتفاع تكاليف المواصلات الخاصة و العامة	159	94.64	9	5.36
ازدياد عدد ساعات التقنين الكهربائي	168	100	0	-
انقطاع متكرر لمياه الشرب	128	76.19	40	23.81
ارتفاع تكاليف الاتصالات و الإنترنت	154	91.67	14	8.33
كثرة أعطال الهاتف و بطء سرعة الإنترنت	156	92.86	12	7.14
ارتفاع أسعار المحروقات وازدياد صعوبة الحصول عليها	155	92.26	13	7.74
سوء نوعية الوقود	157	93.45	11	6.55

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

يظهر الجدول (10) مدى التأثيرات السلبية للأزمة في معظم القطاعات الخدمية، بالإضافة لازدياد نسبة الحوادث الأمنية، وارتفاع أسعار مختلف المواد وارتفاع تكاليف الاتصالات والإنترنت، مع تراجع الخدمات السياحية، وانخفاض عدد السياح.

سادساً- مؤشرات الفقر:

يعد مؤشر متوسط الدخل اليومي للفرد من أهم مؤشرات الفقر المعتمدة عالمياً، ويعد معدل دخل 1.9 دولار في اليوم هو معدل خط الفقر الدولي، أي لا يحصل الفرد على متطلباته الغذائية كاملة (World bank, 2012)

متوسط دخل الفرد اليومي = صافي الدخل اليومي / عدد السكان العاملين

صافي الدخل اليومي= صافي الدخل الشهري الكلي لأفراد العينة / 30

= 8961000 / 30 = 298700 ل.س

متوسط الدخل اليومي= 298700 / 353 = 846.17 = 846 ل.س

حيث أن 353 هو عدد العاملين في منطقة الدراسة ويتضمن الآباء والأمهات والأولاد العاملين

متوسط سعر الصرف للدولار هو 1000 ل.س / دولار في فترة جمع البيانات

أي أن 846 / 1000 = 0.85 دولار / اليوم، وهذا الدخل أقل من خط الفقر.

سابعاً– المؤشرات التنموية:

قدم البنك الدولي مؤشرات تنموية عن توفر المياه للشرب، والصرف الصحي، والهاتف، والكهرباء، والسكن، لتحديد مستوى المعيشة في الريف.

❖ توفر الماء والكهرباء:

تتوفر مياه الشرب وشبكة الكهرباء الحكومية والهاتف في منازل جميع أفراد العينة المدروسة.

❖ المسكن:

يبين الجدول (11) توزع عدد ونسبة منازل أفراد العينة المدروسة تبعاً لنوع الحيازة إلى ملك أو إيجار

الجدول(11) توزع منازل أفراد العينة المدروسة تبعاً لنوع الحيازة

نوع حيازة المسكن	ملك	إيجار	المجموع
العدد	155	13	168
النسبة %	92.26	7.74	100.00

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

يتضح من الجدول أن 92.26 % من أفراد العينة المدروسة يملكون المنازل التي يسكنونها، بينما 7.74 % منهم يسكنون بالإيجار.

❖ الصرف الصحي:

يتوفر نظام صرف صحي حكومي في منازل جميع أفراد العينة المدروسة، إلا أن 16.8 % من أفراد العينة المدروسة أجابوا بعدم وجود نظام صرف صحي في كامل منازل قريتهم.

ثامناً– مؤشرات العدالة في توزيع الدخل:

يعد منحني لورنز من أكثر الأشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة. ويرتبط منحني لورنز بعدد كبير من مقاييس اللامساواة المشتقة عنه، وبشكل خاص معامل جيني الواسع الاستخدام. يعد معامل جيني من المقاييس المهمة، والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل بين الناس في المجتمع، كما يستخدم لقياس نصيب الفرد من الأرض الزراعية، و بالتالي قياس العدالة في توزيع الحيازة الزراعية وقد قام بتطويره عالم الإحصاء الإيطالي "كورادو جيني" قبل أكثر من مائة عام.

ويتحرك معامل جيني بين صفر وواحد صحيح، حيث يعتبر الصفر مؤشراً للمساواة في دخول أفراد المجتمع الواحد، بينما يشير الرقم واحد إلى ارتفاع عدم المساواة، ويمكن التعبير عن تدرج تحرك المؤشر بشكل آخر بالنسبة المئوية من صفر إلى مائة وهي تؤدي نفس الغرض، وتوجد صيغة رياضية محددة لحساب قيمة معامل جيني من البيانات المبوبة إلى الفئات الداخلية، وهي كالآتي: تحسب قيمة معامل جيني هندسياً بقسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد أو خط التوزيع المثالي، ويعبّر عنه بالمعادلة التالية:

معامل جيني = (المساحة بين منحني لورنز والخط المرشد) ÷ (المساحة الاجمالية تحت الخط المرشد)

كما يمكن حساب معامل جيني وفق القانون التالي:

$$Gin = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(s_i + s_{(i-1)})wi$$

حيث: Gin هو معامل جيني

S_i التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لانفاق الفئة (i)

$S_{(i-1)}$ التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لانفاق الفئة السابقة للفئة (i)

Wi النسب المئوية لعدد الافراد في الفئة (i)

لرسم منحني لورنز يقسّم الدخل إلى فئات تبدأ من الحد الأدنى المسجل و الحد الأعلى المسجل، وتوزع العائلات على هذه الفئات حسب دخلها الشهري، ثم تحسب النسبة المئوية لتكرار كل فئة، ويرسم المنحنى التجميعي الصاعد الذي يعبر عن منحني لورنز (ALANI,2004).

والجدول (12) يبين توزع الأسر على فئات الدخل في العينة المدروسة في ناحية البهلولية.

الجدول (12) توزع الأسر على فئات الدخل في ناحية البهلولية

السكان في مجموعة عشرية من الأدنى للأعلى	نسبة كل شريحة من أجمالي الدخل	النسبة التراكمية
1	0	0
2	1.12	1.1
3	4.17	5.3
4	5.36	10.6
5	6.84	17.5
6	7.69	25.2
7	10.48	35.7
8	15.85	51.5
9	20.43	71.9
10	28.07	100.0

المصدر: أعد بناء على تحليل بيانات المسح الميداني

و الشكل (2) يمثل منحنى لورنز الخاص بالعينة المدروسة

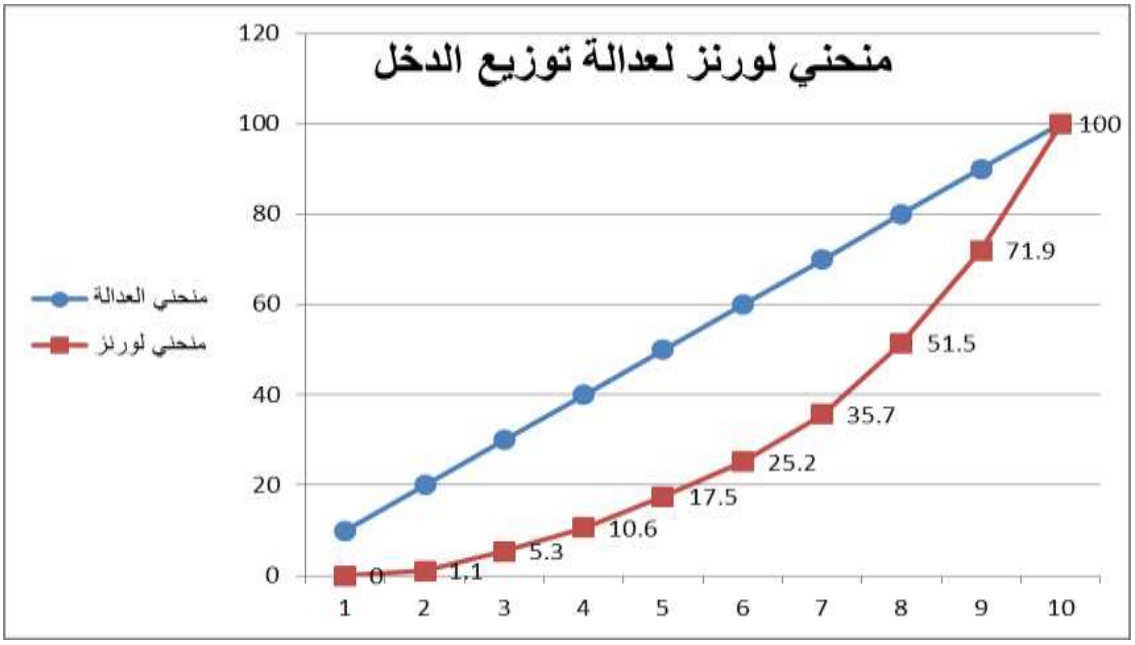

الشكل (2) منحنى لورنز لعدالة توزيع الدخل بين أفراد العينة المدروسة

يلاحظ من الشكل تباعد المنحني عن خط التوزيع المثالي ، وهذا يدل على انخفاض العدالة في توزيع الدخل. وهذا التفاوت ناتج عن تعدد مصادر الدخل عند بعض الأسر مقارنة بالأخرى. وبالتالي فإن:

معامل جيني= المساحة بين منحني لورنز وخط التوزيع المثالي/المساحة بين خط التوزيع المثالي بالطريقة الهندسية

وبتطبيق القانون السابق لحساب معامل جيني بين الشرائح الأسرية:

الجدول (13) معامل جيني بين الشرائح الأسرية

الشرائح الأسرية	S_i	$S_{(i-1)}$	Wi	$(S_i+S_{(i-1)})Wi$
1	0	0	10	0.00
2	1.1	0	10	11.20
3	5.3	1.1	10	64.07
4	10.6	5.3	10	159.30
5	17.5	10.6	10	281.28
6	25.2	17.5	10	426.58
7	35.7	25.2	10	608.28
8	51.5	35.7	10	871.58
9	71.9	51.5	10	1234.38
10	100.0	71.9	10	1719.38
المجموع				5376.03

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

$$Gin = 1 - (5376.03/10000) = 0.46$$

معامل جيني = **0.46** وهذه القيمة متوسطة تدل على انخفاض العدالة بتوزيع الدخل.

تاسعاً– المؤشرات الاجتماعية:

1. المعايير الصحية:

بلغ عدد سكان منطقة الدراسة 7000 نسمة، وبلغ عدد الأطباء الممارسين للمهنة في المنطقة 7 أطباء مما يعني وجود طبيب واحد لكل 1000 نسمة من السكان.

بلغت نسبة الآباء الذين يملكون بطاقة ضمان صحي 52.97 %

2. المعايير التعليمية:

بلغت نسبة الأمية بين آباء أفراد العينة المدروسة 6.5%، وبين الأمهات 9.5%، وبين الأولاد 1.34%، في حين بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة دون أن يكونوا حاصلين على شهادة تعليمية 4.8% بين الآباء، و 5.95% بين الأمهات. كما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة فوق جامعية (دراسات عليا) بين الآباء 2.4%، وبين الأمهات 1.2%. بينما بلغت نسبة المسجلين في الدراسات العليا أو الحاصلين عليها في عينة الأولاد 1.79%.

3. مؤشرات الإعالة:

لحساب نسبة الإعالة العمرية تم إعداد الجدول (14) الذي يتضمن توزيع أفراد العينة إلى شرائح عمرية محددة، وذلك بناءً على بياناتهم المسجلة في الاستبانات بعد استثناء المتوفين (1 من الآباء و 2 من الأمهات)

الجدول (14) توزيع أفراد العينة إلى شرائح عمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
الشريحة العمرية 0 – 15 عام	94	12.05
الشريحة العمرية 16 – 65 عام	651	83.46
الشريحة العمرية فوق 65 عام	35	4.48
المجموع	780	100.00

المصدر: أعد بناءً على تحليل بيانات المسح الميداني للعينة، 2020

لحساب نسبة الإعالة العمرية، نجد من الجدول (14) أن:

عدد المعالين 94 + 35 = 129 شخصاً، وعدد الأشخاص في سن العمل 651 شخصاً

تكون نسبة المعالين إلى كل عشرة أشخاص في سن العمل 1.98

أما بالنسبة لمعدل الإعالة الاقتصادية (وهو متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم المشتغل الواحد بالإضافة إلى نفسه) فيحسب كالتالي:

العدد الكلي للمشتغلين 353، والعدد الكلي لأفراد العينة 780 شخصاً فيكون:

متوسط الإعالة الاقتصادية = 780 / 353 = 2.2 شخصاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- انخفاض معدل الدخل في منطقة الدراسة حيث أنها تقبع تحت خط الفقر، بالإضافة لانخفاض في العدالة بتوزيع الدخل بين أفراد العينة المدروسة. مع ارتفاع معدل البطالة، ونسبة الأمية بين النساء مقارنة بالرجال.
- متانة الروابط الأسرية في العائلات الريفية، حيث أنه لم تسجل أي حالة طلاق بين الآباء، مع انخفاض نسبة الطلاق بين الأولاد في العينة المدروسة.
- تراجع شديد في أداء القطاع الخدمي في منطقة الدراسة بشكل عام عما كان عليه قبل الأزمة، مع قصور نظام الري فيها، بالإضافة لضعف الدور الذي تقوم به المصارف في مساعدة السكان الريفيين في تمويل أعمالهم.
- انخفاض شديد في مستوى الوعي الصحي و البيئي بين أفراد العينة المدروسة.
- على الرغم من تحسن المؤشرات التعليمية و اقتراب نسبة الأمية من الصفر بين أولاد العينة المدروسة، إلا أن ذلك ترافق بازدياد كبير في نسبة الأشخاص الذين لا يعملون بينهم، رغم حصول العديد منهم على شهادة جامعية.
- العديد من الأسر تحبذ أن يعمل أبناؤها في وظيفة راقية حتى لو كان دخلها محدوداً، و الأخطر من ذلك أنها تفضل أن يبقى عاطلاً عن العمل، وألا يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من مدخول الوظيفة (وظيفة راقية).

التوصيات:

- دعم الإجراءات الحكومية الهادفة لتحسين العملية التعليمية في المنطقة بهدف القضاء على الأمية نهائياً من خلال زيادة عدد المدارس، وتحسين طاقتها الاستيعابية، وتزويدها بالوسائل التوضيحية الحديثة، ورفع سوية المدرسين والمرشدين النفسيين في المدارس لتمكينهم من ممارسة دورهم العلمي والتربوي على أكمل وجه.
- العمل على رفع الوعي الصحي لدى سكان المنطقة، وتوجيه المدرسين والمرشدين النفسيين في المدارس لترسيخ قيم النظافة الشخصية بين الطلاب، ونشر الوعي الصحي والبيئي بينهم.
- التوجيه والعمل على زيادة المشاريع في المنطقة في كافة المجالات الزراعية، والصناعية، والثروة الحيوانية، بغية توفير العديد من فرص العمل لأبناء المنطقة، واستثمار طاقاتهم البشرية المهدورة، وتشجيع السكان الريفيين نساءً ورجالاً على إقامة المشاريع الصغيرة والمنزلية.
- تحسين القطاع الخدمي للمنطقة عموماً فيما يتعلق بالماء والكهرباء والهاتف والإنترنت وشبكة المواصلات ونظام الري والصرف الصحي والالتفات نحو زيادة الاستثمار في القطاع السياحي.

References:

- Al-dabbagh, O. B. Unemployment and Inflation. Al-ahlia for Publishing ,Distributing and Printing, Lebanon,2007.
- Alhobais, M. Economic and Social Factors Effecting the Rural Development in Agloon Governorate. Vol (8) the 1st Issue. Jordanian Journal of Agricultural Science, Jordan, 2012
- Akel , M. An Analytical study of China's Developmental Experience and the Possibility to benefit from it in Syria. A Dissertation prepared to obtain a PhD, Tishreen University, Syria, 2008.
- Alaani, O. A. The Right of Income Redistribution in Islam. ,the 98th Edition Vol (25), Economic Horizons Journal the UAE, 2004.
- Alojail ,A. The Reality of the Iraqi Countryside, Ways of Promoting it and its Influence Upon Agricultural Production. A Study Presented to the Conference of Adopting the Concept of Sustainability of Countryside's Refreshment in order to Support Development of the Countryside at the Region of ESCWA for the period 24 – 25 Nov 2010, Beirut, Lebanon.
- Al-tayyeb, H. The new Direction of the Rural Development Policies in Algeria, a Dissertation Presented to obtain a PhD in Economics, Specialization -Development Economy, Talmasan University, Algeria, 2013.
- Jame'a, M. N. Rural Sociology and Rural Development. The New University Publishing House, Egypt, 2010.
- Khaddam, A. Rural Development. Directorate of Books and University Prints.
- Talibi, R; Alqarri, A. the Sustainable Rural Development Strategy as a tool to reduce unemployment in the Rural Environment. Damascus University, Syria, 2009.
- Toufic, B. Hurdles and Problems Facing Rural Development in Algerian, a Field study about a number of Algerian Rural Areas in Taxna Province in Jijel State. Afaaq Elouloom Journal Algeria, the 5th edition, 2016.
- World Bank. *The Annual Report*. USA, 2012
http://siteresources.worldbank.org/INTDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1315936222006/Complete-Report.pdf